الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

تشخيص واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومدى تمكن الإندماج المصرفي من تطويرها.

Diagnosis and reality of the Algerian banking system and the extent to which integration of the banking development.

أ. مطاي عبد القادر
أستاذ مساعد – جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف - كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
البريد الإلكتروني :profmettai@gmail.com

ملخص

لاشك أن الحاجة للاندماج تزداد إلحاحاً لاسيما بالنسبة للبنوك الصغيرة التي يعاني عدد كبير منها من مشاكل مالية وهيكلية مزمنة، ألقت بظلالها على تفاقم مشكلة الديون المتعثرة في العديد من البنوك ، إلا أن المكاسب المتوقعة لاندماج تلك البنوك في كيانات أقوى تفتح باب الأمل لعلاج تلك المشكلات والاستفادة من اقتصاديات الحجم وترشيد تكاليف التشغيل وتوسيع قاعدة الخدمات المصرفية وتوزيع المخاطر، مع دعم الهياكل المالية وتحسين الربحية وزيادة نصيب تلك البنوك من السوق ومن ثم رفع مستوى أداء الجهاز المصرفي ككل .

الكلمات الدالة : المنظومة المصرفية الجزائرية، مؤشرات الأداء ، الإندماج المصرفي، الكفاءة الإدارية والاقتصادية، إقتصاديات الحجم .

Abstract

This is no doubt that the need for integration is becoming increasingly urgent, especially for the smaller banks are suffering a significant number of fiscal problems and the structure of chronically overshadowed by the growing problem of bad debts in many banks, the expected gains for the integration of these banks in the entities of the most powerful open the door to hope for the treatment of those problems and take advantage of economies of scale and rationalization of operating costs and broaden the base of banking services and the allocation of risks, with the support of financial structures and to improve profitability and increase the share of those banks from the market and then raise the performance level of the banking system as a whole.

Key words

Algerian banking system, performance indicators, integration banking, administrative and economic efficiency, economies of scale.

مقـــدمة:

إن الدافع الاقتصادي وراء فكرة الاندماج هو تحقيق مبدأ اقتصاديات الحجم والاعتقاد بأن قيمة المشروع الموحد بعد الدمج تزيد على إجمالي قيمة المؤسستين المندمجتين منفردتين، كما يعمل على خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد، تتزايد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد ، إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ومن ثم تحرير الخدمات المالية و المصرفية قد يجعل من السوق المصرفية الجزائرية سوقا رحبة لدخول البنوك العالمية ، مما يجعل من البنوك الجزائرية عرضة للزوال والإفلاس لانعدامها على القدرة لمواجهة هذه البنوك العملاقة مما يجعلها مضطرة للقيام بعمليات الاندماج سواءا فيما بينها أو بينها وبين البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر وللتوضيح أكثر سوف نعالج في هذا البحث الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو واقع البنوك الجزائرية وما موقعها من عمليات الإندماج المصرفي التي تشهدها الساحة العالمية ؟ وما هو الدور الذي يلعبه الاندماج المصرفي في تنمية قدراتها التنافسية في ظل المتغيرات التي تعرفها السوق المصرفية الوطنية؟

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- إبراز أثر الاندماج المقترح على تحسين أداء المنظومة المصرفية و الذي سيكون متوافقاً مع الرؤية الإستراتيجية الشاملة للبنك للنمو مستقبلاً ، كما نعتقد أن هذا الإندماج المقترح سيكون بداية لفصل جديد في تطور القطاع المصرفي في الجزائر.

- معرفة فعّالية الاندماج المصرفي في رفع القدرات التنافسية كما يمكنه أن يؤدي إلى التحول نحو البنوك الشاملة.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في كونه يمس قطاعا حساسا وفعالا في التنمية الاقتصادية من خلال أساليبه العلمية في ضبط معدلات التضخم وإعادة التوازن للاقتصاد.

المنهج المتبع وأدوات الدراسة: حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية الرئيسية اعتمدنا المنهج الوصفي الذي يساعدنا في إقامة الحجة والبرهان على ما نقدمه من معطيات ومعلومات خاصة بموضوعنا، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل المعلومات والبيانات المتحصل عليها وكذا استخدامه في تقييم البيئة المصرفية.

كما اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات وهي:

- المسح المكتبي وذلك باعتمادنا على مجموعة من الكتب ، المقالات، الجرائد، رسالات الماجستير وأطروحات الدكتوراه.

- كما أدرجنا ضمن هذه الأدوات ضرورة الاتصال ببعض الهيئات والمؤسسات المالية والمصرفية المتعلقة ببحثنا.

خطة البحث المتبعة : نتناول في هذه الدراسة المحاور التالية:

المحور الأول: تشخيص نقاط القوة و نقاط الضعف للبنوك الجزائرية.

المحور الثاني: دراسة مؤشرات الأداء في البنوك الجزائرية.

المحور الثالث: الاندماج المصرفي وآثاره الاندماج المصرفي على المنظومة البنكية .

وفي الأخير نقدم بعض **المقترحات و التوصيات.**

تمهيد: لقد تمكن الاندماج المصرفي من تكوين وحدات مصرفية كبيرة الحجم قادرة على المشاركة بنسبة كبيرة في تمويل خطط التنمية، بما تقدمه من تسهيلات مناسبة وقادرة في نفس الوقت على الحصول على الخبرات الفنية والإدارية تمكنها من تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة أكبر وبتكلفة أقل، ولعل من بين الدول التي حدث فيها اندماج بعض البنوك في بنوك أخرى هي انجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية...الخ.

المحور الأول: تشخيص نقاط القوة و نقاط الضعف بالبنوك الجزائرية:

رغم الإصلاحات التي اعتمدتها الجزائر في مجالها المصرفي، إلا أن هذا الأخير لم يرقى بعد إلى المستوى المطلوب، فضرورة مواكبة التطورات المصرفية العالمية جعل المشرع الجزائري يفكر بجدية في أهمية الإصلاح كمخرج أساسي لبلوغ الأهداف و تحدي الصعاب لرفع مستوى أدائها.

أولا: نقاط الضعف: تتمثل هذه النقاط فيمايلي:

1 - التّركز المصرفي: ويقصد به هيمنة بنوك معينة على النشاط العام حيث تمتلك البنوك الستة المملوكة للدولة – البنوك العمومية - أكثر من 95 % [1] من إجمالي الأصول المصرفية.

2 - ضعف تغطية و انتشار و توزيع شبكة البنوك: رغم التطور الحاصل في السنوات الأخيرة في انتشار شبكة الفروع البنكية عبر التراب الوطني إلا أن هناك سوء توزيع هذه الشبكة و تبلغ حاليا شبكة البنكية 1324 وكالة (منها 1072 للبنوك العمومية و 252 للبنوك الخاصة) موزعة على 314 بلدية من بين 1541 بلدية عبر التراب الوطني[2]، كما أن الكثافة المصرفية ليست في المستوى على غرار المعايير العالمية التي تحدد لكل 01000 نسمة وكالة مصرفية، فنجد في الجزائر وكالة مصرفية لأكثر من 27250 نسمة❖ و هذا الرقم بعيدا كل البعد عن المعايير العالمية.

3 - تجزئة النشاط المصرفي: أي التخصص البنكي في مجالات معينة ، رغم أننا نتحدث اليوم عن مصطلح البنوك الشاملة الذي يقدم مختلف الخدمات وفي أي مجال دون تخصص أو إقصاء نشاط على آخر.

4 - القروض المتعثرة: تفاقمت الوضعية المالية للبنوك الجزائرية نتيجة نمو القروض المتعثرة حيث وصلت إلى أكثر من 50 % [3] من إجمالي القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية، كما وصلت هذه الديون إلى أكثر من 200 مليار دج خلال سنة 2004[4] وهي غالبا مترتبة عن قروض المؤسسات العمومية، لذالك كان لابد من القيام بعملية تطهير لمحافظ البنوك بحيث كلفت هذه العملية خزينة الدولة أكثر من 2400 مليار دينار أي ما يقارب 26 مليار دولار[5] و قد كلفت هذه العملية خلال سنة 2006 حوالي 04 مليار دولار.

5 - هيكل ملكية البنوك: يسيطر القطاع العام على هيكل ملكية البنوك و المؤسسات المالية فمن بين أكثر من 15 مصرفا خاصا مرخصا في الجزائر، تمتلك الدولة ستة بنوك (06 بنوك) عمومية تستأثر بحصة تفوق 95 % من السوق المصرفي.

6 - ضعف قاعدة رأس المال للبنوك الجزائرية: تتسم وحدات الجهاز المصرفي بصغر حجم رأس مالها فأول بنك عمومي جزائري من حيث رأس المال – و هو بنك BADR لا يتعدى رأسماله 440 مليون دولار أمريكي ❖. و رغم قرار السلطات الجزائرية برفع رأس مال البنوك العاملة في السوق المصرفي الجزائري بموجب المرسوم الصادر عن بنك الجزائر في 2008/12/23 و القاضي برفع رأس مال البنوك إلى 10 مليار دينار و 3.5 مليار دينار بالنسبة للمؤسسات المالية، غير أن الوضع لم يكن له تأثير يذكر على حجم رأس المال بالنسبة للبنوك العمومية، و تبقى بعيدة عن المعايير الدولية، بل بعيدة كل البعد عن حجم رأس المال بالنسبة للبنوك في المنطقة المغاربية و العربية.

7 - ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات: تعاني أنظمة المدفوعات من ضعف كبير في تسوية المعاملات بين البنوك بحيث مازالت تستخدم المقاصة اليدوية بالإضافة إلى البطء في تحصيل الشيكات والتحويلات المالية بحيث تقدر المدة المتوسطة لتحصيل الشيك بين البنوك بأكثر من 21 يوما في المتوسط وتصل أحيانا إلى ثلاثة أشهر، مما شجع المتعاملين الاقتصاديين بالتعامل خارج الجهاز المصرفي بحيث تقدر حجم المعاملات التي تتم نقدا بـ 80 %، كذلك ضعف الربط الشبكي بين فروع البنك الواحد و فيما بين البنوك، ورغم إحساس السلطات المعنية بأهمية هذا الجانب، إلا انه يلاحظ تعثر مشروع الربط الشبكي بين البنوك منذ إعلان انطلاق مشروع «ريس Ris » سنة 2001 .

ثانيا : نقاط القوة : تتمثل هذه النقاط فيما يلي:

1) **نقاط القوة** : نذكرها فيما يلي [6] :

- شهرت بعض البنوك على الساحة الدولية مثل البنك الخارجي الجزائري ....إلخ
- تطهير محفظة البنوك الذي يؤمن لها الاستمرار وتدارك الأمور للعمل بأكثر مردودية.
- تكاثر الموارد المجمعة التي تسمح بوضع سياسة اقتراضية ديناميكية وفعالة.
- تنوع السوق وذلك بتكاثر الزبائن.
- اعتماد برامج تحديث مؤسسية منفذة تبعا للتقييمات والإجراءات ذات المقاييس الدولية المعمول بها.
- تحضير مجموعة من الأعمال البنكية مع ضرورة إيجاد وظائف وخلق منتجات بنكية جديدة تتوافق والمهنة المصرفية المعمول بها في الدول المتقدمة.
- تصميم شبكات لتوصيل البنوك ببعضها البعض بصفة تدريجية مع ضرورة التطبيق الفعلي للإجراءات المتخذة في هذا المجال.
- تجديد شبكة المعلومات الداخلية.
- استقطاب الاختصاصات والكفاءات الخاصة بالعمل البنكي ووفق المعايير الدولية.

المحور الثاني: دراسة مؤشرات الأداء بالبنوك الجزائرية:

لا تزال البنوك العمومية تسيطر على معظم مؤشرات النظام المصرفي الجزائري على حساب البنوك الخاصة والتي تزاول نشاطها داخل القطاع منذ صدور قانون النقد والقرض 90-10، فعلى سبيل المثال تمثل البنوك العمومية خارج الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ما يقارب 91 % من إجمالي أصول البنوك، و 87 % من المنتوج البنكي الصافي الإجمالي و 90 % من الشبكة البنكية الوطنية، كما سمح حجم البنوك العمومية بتسجيل مؤشرات مردودية متباينة عنه في البنوك الخاصة.

1 ـ مردودية الأموال الذاتية:

لم تعرف مردودية الأموال الذاتية بالبنوك التجارية نفس الاتجاه خلال الفترة (2007-2009) بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 1: مؤشرات المردودية بالبنوك العمومية و الخاصة خلال الفترة (2007-2009)

البيان	2007	2008	2009
البنوك العمومية:			
7ROE	% 23.64	% 25.01	%25.01
ROE (قبل المؤونات)	% 26.42	% 33.26	29.28%
8ROA	% 0.87	% 0.99	% 1.16
اثر الرفع المالي	27	25	22
معدل تغطية المنتوجات للمصاريف	% 69.24	%60.03	% 54.74
البنوك الخاصة:			
ROE	% 28.01	% 25.60	% 21.84
ROE (قبل المؤونات)	% 32.73	% 30.43	% 22.58
ROA	% 3.21	% 3.27	% 3.28
اثر الرفع المالي	9	8	7
معدل تغطية المنتوجات للمصاريف	% 61.60	% 61.37	% 64.43

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2009.

يلاحظ من خلال الجدول أن مردودية الأموال الذاتية للبنوك العمومية في تحسن مستمر فقد انتقلت من 23.64 % سنة 2007 إلى 25.01 % سنة 2008 لتنتقل إلى 25.93 % سنة 2009. أما بالبنوك الخاصة فقد شهدت هذه النسبة تراجعاً مستمراً من سنة لأخرى فبعدما كانت سنة 2007

نسبتها 28.01 % أصبحت سنة 2008 نسبتها 25.6 % ثم انخفضت إلى 21.84 % سنة 2009.

ويرجع التطور الإيجابي لمردودية الأموال الذاتية بالبنوك العمومية لعدة عوامل منها ارتفاع حجم الأموال الذاتية والتوسع في شبكة الفروع والتنويع في الخدمات المصرفية بالإضافة إلى الارتفاع في الرأس المال الأدنى بالنسبة للبنوك العاملة في الجزائر إلى 10 مليار دج وفق قانون 2008/12/23، مما أدى إلى ارتفاع حجم الأموال الذاتية بالبنوك العمومية أما بالنسبة للبنوك الخاصة فيعود سبب الانخفاض في هذه النسبة إلى تصفية بعض المؤسسات المصرفية التي لم تستطيع رفع رأس مالها إلى 10 مليار دج منها بنك الريان ، بالإضافة إلى التراجع في التعامل مع هذه البنوك وكذا الإجراءات التي قامت بها السلطات الاقتصادية كإلغاء القروض الاستهلاكية في قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

بالمقابل سجلت البنوك العمومية معدل رافعة مالية أكبر و هو في انخفاض مستمر حيث بلغ 27 سنة 2007 كما وصل إلى إلى 25 سنة 2008 ثم إلى 22 سنة 2009 وهذا يعود إلى ارتفاع الأموال الذاتية بنسبة أكبر من الزيادة في الأصول.

أما بالنسبة للبنوك الخاصة فقد سجلنا معدل رافعة مالية منخفض عن معدل البنوك العمومية كما يلاحظ أنه في انخفاض مستمر فقد قدر بـ:9 سنة 2007 تم 8 سنة 2008 ثم 7 سنة 2009.

وهو ما يفسر سيطرت البنوك العمومية على معظم مؤشرات النظام المصرفي على حساب البنوك الخاصة.

أما فيما يخص معدل العائد على الأصول ROA فقد سجلت البنوك العامة تحسناً مستمراً من سنة إلى أخرى مما يعني أن النتائج الإيجابية للبنوك العمومية في زيادة مستمرة فقد بلغت 0.87 % سنة 2007 ثم 0.99 % سنة 2008 ثم وصلت إلى 1.16 % سنة 2009

أما بالنسبة للبنوك الخاصة فإن هذه النسبة ROA كذلك في تحسن مستمر وهي أكبر من المحققة في البنوك العمومية مما يعني أن البنوك الخاصة تحقق نتائج أفضل عن البنوك العمومية فقد بلغت هذه النسبة 3.27 % في سنة 2008 و3.28 % سنة 2009.

2 – مردودية الأصول:

يعود تحسن مردودية الأموال الذاتية بالبنوك الخاصة أساسا إلى عائدها المرتفع لأصولها المنتجة، و يقاس هذا العائد بحاصل قسمة النتيجة على إجمالي الأصول (ROA).

الجدول رقم 2: عائد أصول البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة (2007–2009)

البيان	2007	2008	2009
البنوك العمومية:			
ا- ROA	% 0.87	% 0.99	% 1.16
ب- الهامش البنكي[9]	% 2.61	% 2.47	% 2.41
1 – هامش الوساطة	% 1.91	% 1.83	% 1.74
2 – هامش خارج الوساطة	% 0.70	% 0.64	% 0.67
ج- هامش الربح[10]	% 33.39	% 40.07	% 47.99
البنوك الخاصة:			
ا- ROA	% 3 .21	% 3.27	% .3 28
ب- الهامش البنكي	% 7.01	7.73%	% 7.45
1 – هامش الوساطة	% 4.56	% 4.52	% 4.50
2 – هامش خارج الوساطة	% 2.45	% 3.21	% 2.95
ج- هامش الربح	45.83%	42.31%	44.02%

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2009.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن عائد الأصول في تحسن مستمر سواءاً بالنسبة للبنوك الخاصة أو البنوك العمومية إلا أنه مرتفع في البنوك الخاصة وهذا راجع إلى ارتفاع عائدها لأصولها المنتجة.

أما فيما يخص الهامش البنكي فهو في تحسن مستمر من سنة لأخرى سواءاً بالنسبة للبنوك العمومية أو الخاصة إلا أنه مرتفع في البنوك الخاصة وهذا راجع إلى ارتفاع منتجاتها البنكية بنسبة تفوق الارتفاع الحاصل في البنوك العمومية وهو ما يترجم سعي البنوك الخاصة إلى توسيع نشاطها والاستحواذ على حصة أكبر من سنة إلى أخرى داخل المنظومة المصرفية الجزائرية.

أما فيما يخص هامش الربح فقد عرف تزايداً مستمراً في البنوك العمومية من سنة لأخرى منتقلاً من 33.39 % سنة 2007 إلى 47.99 % سنة وهذا راجع إلى تمويل هذه البنوك للمشاريع الاستثمارية الكبرى المنبثقة عن مخطط دعم النمو(2005–2009)

أما بالنسبة للبنوك الخاصة فقد عرف تراجعاً طفيفاً من 45.83 % إلى 44.02 % سنة 2007 و 2009 على التوالي.

3 ـ الهامش البنكي:

عرف الهامش البنكي بالبنوك العمومية والخاصة تطور متناظر لكليهما خلال الفترة (2007–2009) ولكن بمعدلات مختلفة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 3: هامش الوساطة بالبنوك العمومية والخاصة خلال الفترة (2007-2009)

البيان	2007	2008	2009
البنوك العمومية:			
هامش الوساطة	% 100	% 100	% 100
العمليات مع المؤسسات المالية	% 22.37	% 25	% 15.38
العمليات مع الزبائن	% 45.87	% 49.99	% 67.17
سندات وأوراق أخرى ذات عائد ثابت	% 28.37	% 23.88	% 16.52
عوائد أخرى و منتوجات مشابهة	% 0.02	% 0.01	% 0.09 -
البنوك الخاصة:			
هامش الوساطة	% 100	% 100	% 100
العمليات مع المؤسسات المالية	% 8.33	% 7.17	% 8.31
العمليات مع الزبائن	% 80.28	% 84.02	% 82.88
سندات وأوراق أخرى ذات عائد ثابت	% 2.16	% 0.12	% 0.21
عوائد أخرى و منتوجات مشابهة	% 9.20	% 8.67	% 8.19

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2009.

يتضح أعلاه أن مساهمة الوساطة مع الزبائن في تحقيق الهامش البنكي بالنسبة للبنوك العمومية أو الخاصة في تحسن مستمر فقد بلغت سنة 2009 ما نسبته 82.88 % بالنسبة للبنوك الخاصة و ما نسبته 67.17 % بالنسبة للبنوك العمومية ، بعدما كانت سنة 2008 84.02 % للبنوك الخاصة و 49.99 % للبنوك العمومية .

لقد أثر ارتفاع نصيب الوساطة مع الزبائن من إجمالي الهامش المحقق من طرف البنوك في نصيب العمليات مع المؤسسات المالية والسندات والأوراق ذات العائد الثابت وكذا العوائد الأخرى بالانخفاض، حيث عرف نصيب الوساطة مع المؤسسات المالية انخفاضا في البنوك العمومية حيث بلغت 25 % سنة 2008 لتنخفض إلى 15.38 % سنة 2009. أما بالنسبة للبنوك الخاصة فقد سجلت ارتفاعاً طفيفاً حيث بلغت 7.17 % سنة 2008 مقابل 8.31 % سنة 2009، كما أن نسبة مساهمة السندات والأوراق الأخرى ذات العائد الثابت فقد انخفضت في البنوك العمومية والخاصة معاً، بينما بقيت العوائد الأخرى تواصل ارتفاعاً بالبنوك الخاصة وانخفاضاً بالبنوك العمومية.

بالنسبة للبنوك العمومية فقد ساهم حجم السيولة المعتبر المتوفر لديها خلال السنوات الأخيرة من إعادة هيكلة هامشها البنكي الذي تحققه وهذا نحوى التوسع في منح القروض البنكية خصوصاً في ظل ندرة توظيفات جذابة في السوق النقدي، وهو نفس السبب (نقص التوظيفات بالسوق النقدي) الذي جعل نصيب الوساطة مع الزبائن هو المهيمن في حجم الهامش البنكي المحقق من طرف البنوك الخاصة .

كما تحسنت أيضاً نسب سيولة المصارف حيث انتقلت نسبة الأصول السائلة / مجموعة الأصول من 46.05 % في سنة 2007 إلى 49.11 % سنة 2008، بينما تقع نسبة الأصول السائلة / الخصوم القصيرة الأجل عند 100.23 % سنة 2008 مقابل 98.90 % سنة 2007 تجدر الإشارة إلى أن مستويات هاتين النسبتين المحققتين من طرف المصارف العمومية تعتبر أكثر أهمية من تلك الخاصة بالمصارف الخاصة ما يؤكد وضعية السيولة الكبرى للمصارف العمومية [11].

على العموم، بالرغم من استمرار بعض المصاعب التي تواجه البنوك العمومية في مجال أنظمة المعلومات وتسير مخاطر القروض لا سيما المخاطر المتصلة بتركيز المخاطر على المجموعات الخاصة، يبقى النظام المصرفي مستقراً في الظرف الحالي من جهة وسيطرة البنوك العمومية عليه من جهة أخرى مما يتطلب منا تقييم أداء البنوك العمومية بغرض اكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف ومعرفة ما إذا كان بإمكانها الاندماج مع مؤسسات مصرفية أخرى لتفعيل نشاط وأداء النظام المصرفي الجزائري الذي يبقى بعيداً كل البعد عن الأنظمة المصرفية في الدول المتقدمة أو حتى الدول العربية وخاصة الجارتين تونس والمغرب .

المحور الثالث: الاندماج المصرفي وآثاره المحتملة على المنظومة البنكية

1 ـ **مفهوم الاندماج المصرفي**: يمكن تعريفه لغويا واصطلاحا كما يلي:

1-1: **لغة**: الاندماج في اللغة مصدر اندمج مشتق من الفعل الثلاثي المجرد دمج ويقال دمج الليل دموجا أي أظلم ودمج الحيوان أي أسرع وقارب الخطو، ودمج على القوم أي دخلهم بغير استئذان[12] ، ودمج الشيء دخل في غيره واستحكم فيه، وكذلك أدمج الشيء أي لفه في ثوبه[13].

2-1: **اصطلاحا**: هناك الكثير من التعاريف للاندماج تختلف باختلاف زاوية النظر إليه إلى مضمونه أو تركيبه أو آثاره، أو من الناحية القانونية، وفيما يلي أهم هذه التعاريف:

1-2-1: **الاندماج**: هو اتفاق بين مصرفين أو أكثر وذوبانهما إداريا في كيان مصرفي واحد بحيث يصبح الكيان الجديد ذا قدرة عالية وفعّالية كبيرة لتحقيق أهداف لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد[14].

2-2-1: **الاندماج**:: يقصد به قيام أحد البنوك بالانضمام إلى بنك آخر أو أكثر وعادة ما يكونان على نفس مستوى الأهمية والحجم وبانضمامهما إلى بعضهما البعض يترتب على ذلك أن يعقد كل منهما كيانه المستقل ويختفيان ويظهر كيان جديد مستقل باسم جديد.

3-2-1: **الاندماج**:: هو عملية مصرفية تكاملية إدارية بهدف زيادة القدرة التنافسية للكيان المصرفي الجديد الناتج

من ذوبان بنكين معا عن طريق الاندماج، المكون من كيانين متقاربين ومتفقين في الحصول على منافع أكبر لكليهما بعد الاندماج، حيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفعّالية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي [15].

ومن هذا المنطلق فإن الاندماج المصرفي يعني أنه عملية انتقال من وضع تنافسي معين إلى وضع تنافسي أفضل كما يحاول تحقيق ثلاثة أبعاد.

البعد الأول: المزيد من الثقة والطمأنينة والآمان لدى جمهور العملاء والمتعاملين.

البعد الثاني: خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد وفرص الاستثمار والعائد وإدارة الموارد والدخل الجديد بشكل أكثر فعالية وكفاءة وإبداع.

البعد الثالث: إحلال كيان إداري جديد أكثر خبرة ليؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى من الكفاءة، ومن ثم يكتسب الكيان المصرفي الجديد شخصية أكثر نضجا وأكثر إشراقا من جانب العاملين بمستقبل وظيفي أكثر أمانا.

2 - **أثر الاندماج المصرفي على مستوى أداء البنك** : قامت العديد من الدراسات بتقييم آثار الاندماج على أداء البنك، وذلك عن طريق قياس التغير في الأداء قبل وبعد الاندماج، وقد تم ذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات وفيما يلي سنتعرض لأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات:

2-1. أثر الاندماج على الكفاءة الإدارية: يقصد بالكفاءة الإدارية قدرة المديرون على السيطرة على التكاليف وتحقيق إيرادات و تتكون من [16]

2-1-1. **الكفاءة التخصيصية**: وهي التحسن في الأداء الناتج عن اختيار خطة إنتاجية كفؤة.

2-1-2. **الكفاءة التقنية**: تعني التطبيق الجيد والكفء لخطة الإنتاج أو هي الوصول لمعنى أفضل للممارسات.

وفي دراسة البنوك الإسبانية في الفترة (1985-1998): وجد أنه قد حدث تحسن في الكفاءة الإدارية والتقنية في البنوك التي اندمجت بالمقارنة بالبنوك الأخرى التي لم تندمج وأن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الكفاءة مثل:

- مشكلة الوكالة بين الملاك والمديرين فكلما زاد الانفصال بين الملكية والإدارة انخفضت الكفاءة الإدارية [17].

- المشكلات التنظيمية والهيكل الإداري: حيث وجد أن زيادة الكفاءة الإدارية كان نتيجة وجود لامركزية في القرارات ووجود هيكل تنظيمي يتسم بالكفاءة والتوازن.

- حجم ونطاق عمليات البنك، حيث وجدت بعض الدراسات علاقة طردية بين الحجم والكفاءة.

- وقد وُجد في بعض الدراسات على عمليات الاندماج التي حدثت في التسعينيات أن هناك ارتباطا طرديا بين الكفاءة الإدارية والعائد على الأصول، وعلاقة عكسية بينهما وبين تكاليف التشغيل، وهو ما يعني أن البنوك التي لديها كفاءة إدارية عالية كانت أكثر ربحية ولديها تكاليف تشغيل أقل.

وبصفة عامة يمكن القول بأن نتائج تلك الدراسات تؤيد وجهة نظر القائلة بأن اقتصاديات الحجم تعتبر عاملا حافزا لعمليات الاندماج في البنوك والمؤسسات المالية وخصوصا بالنسبة للبنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

2-2. **أثر الاندماج على الأداء والربحية**: يعد تحسين الأداء نتيجة الاندماج من الأمور الهامة والتي تشغل حملة الأسهم، وعملاء البنك وكذلك السلطات التنظيمية والإشرافية في الجهاز المصرفي.

وتشير بعض الدراسات إلى أن البنك الدامج يكون عادة هو الأفضل في الأداء قبل الاندماج، بينما يكون البنك المندمج أداؤه منخفضا، وهنا يحاول البنك الدامج تحسين أداء البنك المندمج وكذلك يساعده على خفض التكاليف، وتغيير مكونات المحفظة المالية في اتجاه الأصول الأكثر ربحية، ويكون ذلك نتيجة لانخفاض المخاطر التي تواجه الكيان الكبير الناشئ بعد الاندماج [18]

وفي دراسة أخرى عن البنوك الإيطالية (focarelle. penetta and solleo 2003) لم يوجد أي دليل أن هناك تحسنا في الأرباح للبنوك بعد الاندماج، فالزيادة في العوائد والتي نتجت عن التنوع في الخدمات والزيادة في القروض كنسبة من إجمالي الأصول، لم تصل إلى النتائج الإيجابية المرجوة منها، نتيجة زيادة تكاليف العمالة، إلا أنه من الملاحظ أن الاندماج قد أدى إلى زيادة العوائد كنسبة من حقوق الملكية [19].

أما في الاقتصاديات الناشئة فقد قامت إحدى الدراسات (hawking and mihaljek 2001) بتقدير علاقة الانحدار بين الربحية مقاسة بالعائد عل الأصول وحجم البنك، وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الصغيرة تكون أكثر ربحية من البنوك الكبيرة في الاقتصاديات الناشئة في المناطق الثلاث محل الدراسة (آسيا، أمريكا اللاتينية، أوروبا الوسطى)، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى أن أغلب البنوك الكبيرة كانت تعد مؤسسات خاسرة، مقارنة بالمؤسسات صغيرة الحجم في تلك الدول، خاصة آسيا ، هذا وإن كانت البنوك الكبيرة تتمتع بميزة نسبية من حيث العائد على رأس المال.

2-3. **أثر الاندماج على اقتصاديات الحجم والمجال**: وجدت معظم الدراسات أن هناك زيادة الغلة مع الحجم في البنوك الصغيرة (إجمالي حجم البنوك أقل من 100 مليون دولار)، بينما هناك

انخفاض أو ثبات في الغلة مع الحجم في البنوك الكبيرة.

وقد قام العديد من الباحثين بدراسة العلاقة بين متوسط التكلفة وحجم البنك، وذلك لتحديد أهمية الحجم والمجال بالنسبة للصناعة المصرفية، وبصفة عامة يمكن القول أن نتائج معظم الدراسات تؤيد الرأي القائل بأن اقتصاديات الحجم تعتبر عاملا محفزا لعمليات الاندماج في البنوك والمؤسسات المالية وخاصة بين البنوك الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وقد وجدت بعض الدراسات أن منحنى التكاليف المتوسطة يأخذ شكل حرف U وأن أدنى نقطة تتحقق عندها وفورات الحجم حوالي 100 مليون دولار، أي أن البنوك الصغيرة هي التي سوف تستفيد من تحقيق وفورات الحجم نتيجة الاندماج، حيث سوف يساعدها الاندماج على بلوغ حجم الأصول الذي تتحقق عنده الوفورات ويلاحظ أنه قد حدث بالفعل انخفاض في التكاليف نتيجة تحقق وفورات الحجم بعد الاندماج بنسبة 5 % من إجمالي التكاليف [20].

والخلاصة هي أن البنوك الصغيرة هي الأفضل في الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم والمجال، وفي تحقيق كفاءة التكاليف والربحية.

2-4. **أثر الاندماج على القيمة السوقية** : يعتبر قياس أثر الاندماج على القيمة السوقية لأسهم البنك أحد المؤشرات الهامة في عملية الاندماج المصرفي، وتشير نتائج دراسة الدول العشر الكبرى 21 إلى أن الانخفاض في قيمة أسهم المؤسسة الصغيرة يلغيه أثر الزيادة في أسهم المؤسسة المستهدفة، ومن ثم يظهر أن الاندماج يؤدي إلى انتقال الثروة من المجموعة الأولى إلى الثانية.

3 - **أثر الاندماج المصرفي على الصناعة المصرفية**: بالإضافة إلى الآثار السابقة للاندماج يمكن كذلك تحديد أو توضيح أثر الاندماج على الصناعة المصرفية وذلك من خلال:

1-3. **أثر الاندماج على المنافسة والتركز المصرفي**: إن أثر الاندماج على المنافسة يتوقف على نوع الاندماج وتعريف السوق، ودرجة المنافسة فيه، ودرجة التركز الموجودة، والإطار القانوني الحاكم للمنافسة.

فإذا أصبحت اعتبارات منع الاحتكار والمنافسة أكثر وضوحا في التنظيمات الخاصة بعمل المؤسسات المصرفية، فإن هناك العديد من الأمور سوف تحتاج إلى إعادة نظر [22]:

أولا: الحدود الجغرافية للسوق والتي يمكن من خلالها تقديم الأدوات والخدمات المصرفية المتنوعة، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار تأثيرات كل من التقدم التكنولوجي والعولمة.

ثانيا: فإن التقدم التكنولوجي والعولمة يجعلان من الصعب وضع حدود وموانع للدخول للأسواق، مما يزيد من حدة العامل الأول.

ثالثا: إن إمكانية انتقال بعض الخدمات المصرفية عبر الحدود الجغرافية، يؤدي إلى مشكلة اختلاف قوانين المنافسة بين الدول المتخلفة.

رابعا: إن الجهات الرقابية تجد من الصعوبة بمكان وضع القوانين والإجراءات الرقابية التي تستطيع أن توفر درجة عالية من المنافسة دون تهديد استقرار القطاع المصرفي.

وبصفة عامة فإن السلطات المسؤولة توافق على الاندماج الذي لا يؤدي إلى زيادة التركز وخفض المنافسة، ويمكن قياس التركز الكلي باستخدام مؤشر نسبة المبيعات أو الأصول أو القيمة المضافة لأكبر أربع منشآت في الصناعة إلى إجمالي الصناعة، فعندما تزيد النسبة عن 40 % يكون هذا مؤشرا لوجود تركز، وأن المنافسة في هذه الصناعة تتناقص [23].

2-3. **أثر الاندماج على إنتاجية وأداء الصناعة المصرفية**: انعكست زيادة إنتاجية البنوك المندمجة وتحسن أدائها وزيادة الجودة والكفاءة في الخدمات المقدمة للعملاء بعد الاندماج بشكل ايجابي على إنتاجية وأداء الصناعة المصرفية.

وقد أشارت دراسة تم إجراؤها على البنوك في انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الممتدة بين (1981-2004) أن هناك اتجاها ثابتا للزيادة في الإنتاجية خلال خمسة سنوات أو أكثر التالية لعملية الاندماج حيث ارتفعت الإنتاجية في البنوك المندمجة في انجلترا من 3.4 % عقب الاندماج إلى 5.4 % بعد خمس سنوات من الاندماج، وهذا يوضح الأثر الإيجابي للاندماج على إنتاجية وأداء الصناعة المصرفية.

3-3. **أثر الاندماج على أسعار الفائدة** : أفادت دراسة (focarelli, penetta et salleo 2003) عن البنوك الأمريكية أن البنوك التي تعمل في الأسواق الأكثر تركزا تدفع أسعار فائدة منخفضة على الودائع، ومن ثم فإن اندماج البنوك يؤدي خفض أسعار الفائدة على الودائع.

وقد وجدت (sapienza) في دراسة أجرتها على البنوك الإيطالية في التسعينيات أن اثر الاندماج على أسعار الفائدة يتوقف على النصيب السوقي للبنوك المندمجة (كبير - صغير) وعلى نوع الاندماج (داخل السوق - خارج السوق)، فإذا كان النصيب السوقي للبنوك المندمجة صغير فإن معدلات الفائدة على القروض قد انخفضت وإذا كان النصيب السوقي للبنوك المندمجة كبير فإن معدلات الفائدة على القروض قد ارتفعت [24].

4-3. **أثر الاندماج على تمويل المشروعات الصغيرة** : تشير إحدى الدراسات في هذا الصدد إلى أنه لم يكن هناك انخفاض في حجم الائتمان المقدم إلى الشركات الصغيرة بعد الاندماج بالنسبة

للبنوك الأمريكية، وأشار Walravens 1997[25] في دراسته إلى أن الاندماج بين البنوك الصغيرة أدى إلى زيادة الائتمان الممنوح إلى الشركات الصغيرة وذلك في أسواق البنوك المحلية، على عكس دراسة (Keaton 1996) التي أظهرت أن الاندماج بين البنوك الكبيرة أدى إلى انخفاض حجم الائتمان الممنوح للشركات الصغيرة.

3-5. **أثر الاندماج على العمالة**: يؤثر الاندماج على إنتاجية العمال ومستوى رضاهم وذلك من خلال تأثيره على مستوى التوظيف ، الأجور وجودة بنية العمل، فيقل رضا العمال والموظفين إذا قلت الوظائف المتاحة، أو انخفضت الأجور والدخول الحقيقية أو حدث تدهور في نسبة العمل والعكس بالعكس [26].

وهناك الكثير من الأمثلة التي تعكس أثر عمليات الاندماج على فقدان الوظائف قبل الإعلان عن الاندماج وبعده منها [27]:

- ترتب عن اندماج بنك اتش في بي HVB مع بنك استراليا bancs austrio في جوان 2000 استبعاد 1300 وظيفة مع إغلاق عدد مهم من الفروع.

- أدى الاندماج بين ناشيونال وسيتمنستر بنك ورويال بنك إلى إنهاء خمسة آلاف وظيفة منها 4000 داخل بريطانيا، والأرقام نفسها حصلت عندما تم الاندماج بين سي جي يوو نوروتيش يونيونCGV and Norwich union .

- ترتب عن الاندماج بين إيه إكس إيه وجارديان رويال AXA- Guardian royal تقليص 2500 وظيفة في بريطانيا و800 في ألمانيا.

- تم الإعلان عن فقدان 4000 وظيفة في بريطانيا عندما أنجز الاندماج بين رويال وصن أليانس royal and Sun alliance.

3-6. **أثر الاندماج على كفاءة نظام المدفوعات الداخلية**: الاندماج يقلل من عمليات المدفوعات لأنه يقلل من عدد البنوك، ويساعد على عمل شبكة معلوماتية كفؤة، وشبكة مدفوعات الكترونية، وبالتالي فإن عملياته التسوية سوف تتم بسرعة وكفاءة، وبالتالي تزيد الكفاءة لنظام المدفوعات.

الخلاصة

إن اتخاذ الاندماج كقرار بتطوير المنظومة المصرفية الجزائرية، وتحسين المراكز التنافسية للبنوك العاملة فيها، يقع ما بين المعالجة الحاضرة للمشاكل والاكتساب المستقبلي للمزايا، و هو واقعة عملية وحالة فالاندماج يعمل على تحقيق مكاسب ومنافع تتولد وقيمة مضافة تتحقق وعائد يتزايد وأرباح تجنى وفوائد يتم الحصول عليها وهي جميعها تربط بقضية الوجود والاستمرارية للبنك.

فإذا كان العائد والمردودية من أجل الاستمرار فالاندماج من أجل ضمان الاستمرارية لكن لا بد أن تندرج ضمن إستراتيجية واضحة هدفها تكامل المنتجات المصرفية المقدمة ونوعيتها أو الأسواق المستهدفة أو الموارد البشرية والفنية المتاحة، بحيث يحقق الهدف المنشود وهو رفع كفاءة استخدام الموارد وخفض التكاليف، كما يجب أن تتفحص إستراتيجية الاندماج بعناية بالغة الآثار الاقتصادية للاندماج مقابل الآثار الاجتماعية خصوصاً فيما يتعلق بحجم العمالة المشغلة ومعايير الإنتاج المتبعة، كما أن للاندماج مشاكل أخرى مثل التمثيل في عضوية مجالس الإدارة وإعادة توزيع المهام والتخلص من الأقسام الإضافية وغيرها من الأمور الأخرى.

التوصيات والإقتراحات :

وفي الأخير وبعد استعراض ما تقدم نورد التوصيات التالية:

- يجب أن تسبق عمليات الإندماج في النظام المصرفي الجزائري تغيرات هيكلية وإدارية للبنوك الجزائرية حتى لا يتم دمج المصارف الضعيفة أو التي تعاني إختلالات جوهرية بالشكل الذي يضمن نجاح عمليات الإندماج .

- أن يتم تحديد قيمة البنوك المندمجة وفقاً لأسس سليمة دون مبالغة على ضوء القواعد التي تأخذ كافة عناصر التقييم بعين الاعتبار.

- تعديل القانون المصرفي و ذلك بإبراز مواد فيه تعمل على تشجيع عمليات الإندماج من حيث طريقة و كيفية إتمامه.

- رفع كفاءة النظام المصرفي لكي تسيير عملية الإندماج بشكلها السليم ، إضافة إلى ضرورة العمل على إستقرار الأوضاع المصرفية و التنموية.

- رفع مستوى كفاية رأس مال للبنوك مع الأخذ بعين الإعتبار الشروط الواردة في معايير لجنة بازل❖2 ، الخاصة بالتصنيفات و الأوزان و معايير التشغيل و لجان التقييم و عمليات إنضباط السوق...الخ.

- تقوية و دعم الإطار الرقابي لعمل البنوك حيث أن ضعف تلك النظم يؤدي بطبيعة الحال إلى ضعف الجهاز المصرفي ككل.

- أن الدمج المصرفي وإن كان يمثل أحد الأساليب الهامة التي يمكن أن تأخذ بها المصارف الجزائرية لمواجهة التحديات العالمية في ظل تحرير الخدمات المالية والمصرفية إلا أن ذلك يجب يتم في ضوء ضوابط معينة لتجنب فشلها وما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار خطيرة لا سيما عندما يتعلق الأمر بالبنوك الكبيرة .

- يجب أن يكون الإندماج بناءاً على دراسة اقتصادية ومالية توضح النتائج التي سوف تترتب عن الإندماج مقارنة بالوضع قبل الإندماج وأن يتضح من الدراسة الحاجة إلى الإندماج لتحقيق مصالح متبادلة للكيانات المندمجة مع بعضها البعض.

الهوامش

1 - بريش عبد القادر- التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمة المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية – أطروحة دكتوراه غير – غير منشورة – كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير – جامعة الجزائر 2006– ص 89.

2 - Abderrahmane benhkalfa, facteurs de blocage et moteurs du changement dans le secteur bancaire, ouvrage collectif encadré par Abdelatif ben achenhou, édition alpha, 2004, page 165

3 - بوعتروس عبد الحق، الإصلاح المصرفي في الجزائر الإنجازات و التحديات، بحث مقدم في الملتقى الوطني الأول «النظام المصرفي الجزائري واقع وأفاق»، المنظم بجامعة قالمة يومي 05-06 نوفمبر2001.

4 - مطاي عبد القادر –الإصلاحات المصرفية و دورها في جلب وتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر-رسالة ماجستير «غير منشورة «كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة البليدة – جوان 2006 ص 133 .

5 - جريدة الخبر ليوم الأحد 25 سبتمبر 2005.

6 مطاي عبد القادر – الإصلاحات المصرفية ودورها في جلب وتفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر ❖حالة الجزائر❖ - مرجع سبق ذكره- ص 135 .

7-ROE (Return On Equity): résultat/fonds propres moyens.

8 - ROA (Return On Assets): résultat par rapport au total moyen de bilans.

9 - الهامش البنكي = المنتوج البنكي الصافي/ إجمالي متوسط الأصول.

10 - هامش الربح = النتيجة الصافية / المنتوج البنكي الصافي.

11 -لكساسي محمد محافظ بنك الجزائر- تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر لسنة -2009تدخل المحافظ أمام المجلس الشعبي الوطني،ص06.

12 - مجمع اللغة العربية، «المجمع الوسيط»، الجزء الأول، القاهرة، 1960، ص 295-296.

13 - محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، «مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، 1981، ص 210.

14 - عبد المطلب عبد الحميد، «العولمة واقتصاديات البنوك»، الدار الجامعية –مصر2000، ص 7، 8.

15 - عمار عمر، محمود الهنداوي، «اقتصاديات الاندماج وبنوك القطاع العام التجارية المصرية، رسالة ماجستير في الاقتصاد (غير منشورة)، جامعة الزقازيق، 2004، ص 3.

16 - فوزية أحمد عبد الحميد سعد، «جدوى الاندماج المصرفي مع التطبيق على المصارف الإسلامية المصرية»، رسالة الماجستير في الاقتصاد(غير منشورة)، جامعة القاهرة، مصر، 2006، ص43.

17 - Cuesta Rafael, «Mergers and Technical efficiency in Spinach Savings Banks», journal of Baking and Finance, vol 26 n° 12 December 2002, p: 2245.

18 - فوزية أحمد عبد الحميد سعد، «جدوى الاندماج المصرفي مع التطبيق على المصارف الإسلامية المصرية»، مرجع سبق ذكره، 2006، ص46.

19 - هالة حلمي السعيد، «اندماج البنوك الدوافع والآثار، سلسلة أوراق بحثية»، العدد22، جامعة القاهرة، مارس2005، ص28.

20 - Berger Allen, «The Consolidation of The financial Services industry: causes, consequences, and the implication for the future», Journal of banking and finance, vol 23 n° 24, 1999, p: 158

21 - هالة حلمي السعيد، «اندماج البنوك الدوافع والآثار، سلسلة أوراق بحثية»، مرجع سبق ذكره، ص29.

22 - هالة حلمي السعيد، «اندماج البنوك الدوافع والآثار، سلسلة أوراق بحثية»، مرجع سبق ذكره، ص32.

23 - Fouled Joseph, «Horizontal Mergers: an Equilibrium analysis», the America economica review – vol 115 n° 15 march 2006, p: 95

24 - Sapienza Paola «The effect of Bank mergers on Leon Contacts», the journal of finance vol 57, n° 01, February 2002, p: 232- 233.

25 - هالة حلمي السعيد، «اندماج البنوك الدوافع والآثار، سلسلة أوراق بحثية»، مرجع سبق ذكره، ص36.

26 - Sieg fried, «The Social and Political Consequences of Conglomerate mergers», in international Mergers and Acquisitions; a reader, Journal of Economica, n°:401, marth 2006, p:354.

27 - عبد الكريم جابر العيساوي، «الاندماج والتملك الاقتصاديان – المصارف نموذجا –»، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2007،، ص205